

العبء الاقتصادي للديون الخارجية في سورية دراسة تحليلية للفترة (2011 – 2020)

د. ريم محمود**

ذوالفقار خضور*

(الايداع: 27 نيسان 2022، القبول: 15 آب 2022)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على قدرة الاقتصاد السوري على تحمل الديون الخارجية من جانبيين، الأول هو تقييم مستويات المديونية الخارجية فيها، والثاني هو تبيان قدرة سورية على تحمل هذه الديون. ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي في دراسة تطور الديون الخارجية في سورية من خلال تحليل المؤشرات المتعلقة بالديون خلال الفترة (2011-2020)، وهي: إجمالي الديون الخارجية، إجمالي خدمة الديون الخارجية، نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الديون الخارجية إلى الصادرات، نسبة خدمة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الديون الخارجية إلى الصادرات. وذلك بالاعتماد على البيانات المستمدة من كل من البنك الدولي ومنظمة الاونكتاد وقاعدة بيانات الأمم المتحدة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: على الرغم من التدهور الاقتصادي الذي عانت منه سورية خلال فترة الأزمة، لم ترتفع قيمة الديون الخارجية فيها، الأمر الذي يدل على عدم اعتماد سورية على الاستدانة من الخارج لمواجهة مشاكلها الاقتصادية. كما أن مستويات المديونية الخارجية في سورية لا تزال ضمن الحدود المقبولة، حيث لم تتجاوز قيمة مؤشرات الديون المستويات الحرجة لها طوال فترة الدراسة، وتمتلك سورية القدرة على تحمل الديون الخارجية وفقاً لمنهجية استدامة الديون للدول المنخفضة الدخل المتبعة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلا أن عدم أداء مدفوعات خدمة الديون وتخلف سورية عن السداد أدى إلى ارتفاع قيمة المتأخرات بشكل كبير، ويجب العمل على إعادة تنظيم هذه الديون المتراكمة.

الكلمات المفتاحية: الديون الخارجية، مؤشرات الديون، الناتج المحلي الإجمالي، القدرة على تحمل الدين.

* طالب دراسات عليا (ماجستير)، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد: جامعة تشرين.

** أستاذ مساعد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد: جامعة تشرين.

The Economic Burden of external debt in Syria

Analytical study for the period (2011–2020)

Zolfekar Khadour*

Dr. Reem Mahmoud**

(Received:27 April 2022,Accepted:15 August 2022)

Abstract:

This study aimed to determine the ability of the Syrian economy to bear the external debt from two sides, the first is to assess the levels of external debt in it, and the second is to show Syria's ability to bear these debts. To achieve the goal of the study, the descriptive analytical method was relied on in studying the development of external debt in Syria by analyzing debt-related indicators during the period (2011–2020), which are: total external debt, total external debt service, external debt ratio to GDP, External debt to exports ratio, external debt service to GDP ratio, external debt service to exports ratio. This is based on data from the World Bank, UNCTAD and the United Nations database. The study reached a set of results, the most important of which are: Despite the economic deterioration that Syria suffered during the period of the crisis, the value of its external debts did not rise, which indicates that Syria did not rely on borrowing from abroad to face its economic problems. Also, the levels of external debt in Syria are still within the acceptable limits, as the value of the debt indicators did not exceed their critical levels throughout the study period, and Syria has the ability to withstand external debt in accordance with the debt sustainability methodology for low-income countries used by the World Bank and the International Monetary Fund, except The non-performance of debt service payments and Syria's failure to pay has led to a significant increase in the value of arrears, and work must be done to reorganize these accumulated debts.

Keywords: External Debt, Debt Indicators, GDP, Debt sustainability.

* Master Student, Financial and Banking Department, Faculty of Economic: Tishreen University.

** Associate Professor, Financial and Banking Department, Faculty of Economic: Tishreen University.

1- المقدمة:

تعد الديون الخارجية أحد أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية، ويمكن اعتبارها مصدراً هاماً للموارد يمكن الاستفادة منه في تكملة الموارد المحلية، ويترتب عنها التزامات مستقبلية متمثلة بالوفاء بخدمة مدفوعات الديون مستقبلاً. وتعد ظاهرة الديون الخارجية مقبولة ولكن وفق ضوابط معينة، فإذا تجاوز الدين هذه الضوابط فقد يشكل عبء كبير على الاقتصاد ويتحول إلى أزمة خانقة لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

وتلجأ البلدان إلى المصادر الخارجية للتمويل بغرض الحصول على القروض من أجل مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتستخدم الدول الديون الخارجية لسد الفجوة بين مستويات الانفاق المرغوبة والموارد المتاحة محلياً، وعادة ما تلجأ البلدان إلى الاقتراض الخارجي لتمويل الاستثمار وعجز ميزان المدفوعات.

ووفقاً لم ذكر أعلاه فإن الاقتراض الخارجي يمكن أن يكون مفيداً للغاية، إذ يوفر الموارد اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية من خلال تمويل الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية، ولكن في حال عدم استخدامه في هذه المنحى سوف تتأثر قدرة الدولة المدينة على سداد الديون سلباً، إذ يشكل عبئاً عليها نتيجة ارتفاع تكاليف هذه الديون.

فيما يتعلق بالاقتصاد السوري، فقد لجأت سورية إلى الاقتراض الخارجي كأحد مصادر التمويل بشكل كبير في الثمانينات وبداية التسعينات حالها حال غالبية حالها حال غالبية الدول النامية، وقد شهدت الديون الخارجية ارتفاعاً كبيراً خلال تلك الفترة، قبل أن تبدأ بالانخفاض مع بداية الألفية الجديدة بالتزامن مع عمليات إعادة تنظيم الدين الكثيرة التي قامت بها سورية بها سورية.¹

وضمن هذا السياق تنوعت استخدامات الديون الخارجية في سورية كما تنوعت مصادرها، ولم تلتزم في أداء مدفوعات خدمة الديون في مواعيدها، حيث عانت سورية بشكل متكرر من مشكلة المتأخرات، بشكل خاص في التسعينات وبداية الألفية الجديدة، وشكلت هذه الديون عبئاً على الاقتصاد السوري لفترة طويلة من الزمن قبل أن يتم تسوية هذا الملف في الألفية الجديدة.²

ارتفاع مستويات المديونية ساهم في تصنيف سورية كدولة شديدة المديونية منذ منتصف الثمانينات وحتى العام 2004، وذلك وفقاً لتقرير البنك الدولي (The World Bank, 2005)، قبل أن تتجح سورية في إنجاز تسويات شاملة للديون الخارجية، وبشروط جيدة لا سيما الديون المقترضة من دول ما كان قبل بالكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق. وأصبحت سورية تصنف كدولة منخفضة المديونية.³

على الرغم من أن سورية نجحت في معالجة مشكلة المديونية الخارجية التي عانت منها منذ منتصف الثمانينات وحتى بداية الألفية الجديدة، إلا أن الاقتصاد السوري عانى العديد من الصعوبات بعد أزمة 2011، وسجل معدلات نمو سلبية في معظم السنوات خلال الفترة (2011-2020)، لذلك من المحتمل أن تكون مشكلة الديون الخارجية عادت للظهور تزامناً مع الأزمة.

¹ بحسب قاعدة بيانات إحصاءات الديون الخارجية، البنك الدولي، فقد ازدادت الديون الخارجية من (3.618) مليار دولار في عام 1980 إلى (23.313) مليار دولار في عام 1998، لتبدأ الديون الخارجية بعدها بالانخفاض في الألفية الجديدة إذ بلغت قيمة الدين الخارجي القائم والمنصرف (5.276) مليار دولار في عام 2010.

² وصلت قيمة المتأخرات إلى (13.233) مليار دولار في عام 2004.

³ لم تتجاوز نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (8.7%) في عام 2010، بعد أن تجاوزت (88%) في عام 2003.

بناءً على ما سبق، فإن هذا البحث يهدف إلى دراسة وتحليل واقع وتطور مؤشرات الديون الخارجية في سورية خلال الفترة 2011-2020، بالإضافة إلى تحليل قدرة سورية على تحمل الديون الخارجية.

2- مشكلة البحث:

هل تمتلك سورية القدرة على تحمل الديون الخارجية؟

ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي السابق يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل ازدادت معدلات الديون الخارجية في سورية خلال فترة الأزمة؟
- هل قامت سورية بأداء مدفوعات خدمة الديون الخارجية خلال فترة الأزمة؟
- هل تصنف سورية كدولة شديدة المديونية وفقاً لمؤشرات الديون الخارجية؟

3- أهمية البحث:

تتطوي أهمية البحث على أهمية نظرية وأخرى عملية.

3-1 الأهمية النظرية:

يلقى هذا البحث الضوء على موضوع الديون الخارجية والتي تعد من المواضيع الهامة في سورية. إذ تكمن أهمية البحث من كونه يتناول تطور المديونية الخارجية في سورية خلال الفترة (2011-2020) من خلال دراسة تحليلية مسبقة بتأصيل نظري، وهي فترة شهد الاقتصاد السوري خلالها تدهوراً كبيراً متأثراً بالعقوبات الدولية والانفلات الأمني وتدمير البيئة التحتية وتناقص مستويات الاستهلاك والإنتاج المحلية وارتفاع مستويات التضخم، مما أضعف مكونات الاقتصاد السوري الأمر الذي قد يدفعها إلى الاعتماد على القروض الخارجية كأحد البدائل التمويلية خلال الفترة القادمة.

كما ترتبط أهمية البحث في تحليل مؤشرات الديون الخارجية خلال هذه الفترة للوصول إلى تقييم لمستويات الدين الخارجي في سورية ومعرفة فيما إذا تجاوزت المستويات الحرجة لهذه الديون والوصول من خلال نتائج هذه الدراسة إلى معرفة قدرة الاقتصاد السوري على أداء خدمة الديون الخارجية وتحمل أعباءها.

3-2 الأهمية العملية:

تبين نتائج هذه الدراسة قدرة سورية على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الجهات الدائنة وتحقيق الاستدامة المالية (استدامة الدين الخارجي) خلال مدة البحث، بالإضافة إلى إمكانية الاعتماد على الديون الخارجية كأحد مصادر التمويل في المرحلة المقبلة، وقد يستفيد منها القائمين على إدارة ملف الديون الخارجية في سورية، بالإضافة إلى الدول التي تمت الاستدانة منها سابقاً والدول التي من المحتمل اللجوء إليها للحصول على قروض جديدة.

4- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل تطور الديون الخارجية في سورية خلال الفترة (2011-2020)، اعتماداً على:

- تحليل تطور حجم الديون الخارجية في سورية خلال الفترة (2011-2020).
- تحليل تطور مدفوعات خدمة الديون الخارجية خلال الفترة (2011-2020).
- تحليل تطور مؤشرات الديون الخارجية في سورية خلال الفترة (2011-2020)، ومقارنتها مع بعض القيم الإرشادية.
- تقييم قدرة سورية على تحقيق استدامة الديون الخارجية، بالاسترشاد بمنهجية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتحليل استدامة الديون.

5- منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل واقع الديون الخارجية السورية وتطورها، خلال الفترة (2011-2020). تركز الدراسة التحليلية على عدة نقاط: تحليل حجم الديون الخارجية ومدفوعات خدمة الدين، تحليل مؤشرات تطور

الديون الخارجية السورية خلال الفترة المدروسة، تقييم مقدرة سورية على تحمل أعباء الديون الخارجية. تم على الاعتماد قاعدة إحصاءات الديون الدولية في البنك الدولي للحصول على بيانات الديون الخارجية وخدمة الدين، كما تم الاعتماد على قاعدة بيانات الاونكتاد من أجل الحصول على بيانات الناتج المحلي الإجمالي وصادرات السلع والخدمات.

6- حدود البحث:

- مكانياً: الجمهورية العربية السورية.
- زمانياً: 2011-2020.

7- الدراسات السابقة:

7-1 الدراسات باللغة العربية:

7-1-1 دراسة (قابلي، 2014)، بعنوان:

"الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية (1995_2010)"

هدف وموضوع الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالقروض الخارجية في سورية وتطورها خلال الفترة (1995-2010)، وتقييم الدور الإنمائي للاقتراض الخارجي في سورية، ودراسة بعض البدائل التمويلية المطروحة مثل الادخار وترشيد الإنفاق الحكومي وتحويلات العاملين في الخارج.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي الذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، والاقتراض الخارجي في سورية، بغرض وصفها وتحليلها وتفسيرها وتحليل دور الاقتراض في التنمية، كما تم الاعتماد على بعض المؤشرات والأساليب الإحصائية لإيجاد العلاقة بين القروض الخارجية وكل من الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي، والمجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في القطاع العام الصناعي.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها اعتماد سورية على التمويل الخارجي لمواجهة حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دون تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن، وعلى الرغم من حصول سورية على القروض الخارجية من أجل تحقيق تنميتها، لم يتم استخدام هذه القروض بالشكل الأمثل حيث تم توجيهها لمشاريع غير إنتاجية وقطاعات غير قادرة على توفير العملة، بدلاً من توجيهها إلى قطاعات الزراعة والصناعة والتعليم. كما توصلت الدراسة إلى وجود العديد من الانعكاسات السلبية للقروض الخارجية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبينت بأن لدى سورية القدرة على زيادة مصادر التمويل الداخلي وذلك من خلال الاعتماد على رأس المال الوطني وتشجيع الادخار، وترشيد الإنفاق الحكومي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

7-1-2 دراسة (إبراهيم، 2020)، بعنوان:

"التمويل المقدم من منظمات التمويل العربية والإسلامية إلى سورية وأثاره الاقتصادية"

هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل التمويل المقدم من قبل منظمات التمويل العربية والإسلامية إلى سورية وتوضيح آثاره على المؤشرات الاقتصادية التالية: الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار، الادخار، الواردات، الصادرات، فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي لتوصيف متغيرات الدراسة وتقديم جانب نظري ذو صلة، واعتمدت على الجانب التحليلي بناءً على الدراسات السابقة وذلك بغية إغناء ودعم البحث، كما تم الاعتماد على بعض المؤشرات والأساليب الإحصائية لاختبار العلاقة بين القروض وبين المؤشرات الاقتصادية المشار إليها سابقاً.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها وجود علاقة طويلة الأجل بين القروض المقدمة من قبل منظمات التمويل المدروسة وكل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات والادخار في سورية خلال الفترة 1971-2011. كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل وبتجاهين بين القروض والواردات، وبتجاه واحد بين القروض والصادرات، بالإضافة إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين القروض وكل من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار.

7-2 الدراسات باللغة الأجنبية:

7-2-1 دراسة (Mohsen, 2016)، بعنوان:

"Effects of Oil Returns and External Debt on the Government Investment: A Case Study of Syria".

(أثار العوائد النفطية والدين الخارجي على الاستثمار الحكومي: دراسة حالة سورية).

هدف وموضوع الدراسة: هدفت الدراسة إلى اختبار أثر العوائد النفطية والدين الخارجي على الاستثمار الحكومي في سورية، حيث استخدمت سلسلة من البيانات السنوية للمتغيرات المدروسة خلال الفترة 1970-2010.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي لتوصيف متغيرات الدراسة وتقديم جانب نظري ذو صلة، كما تم الاعتماد على بعض الأساليب والطرق الإحصائية لاختبار العلاقة بين متغيرات البحث. **نتائج الدراسة:** أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الحكومي وكل من الدين الخارجي وعوائد النفط، بالإضافة إلى جود علاقة سببية ثنائية الاتجاه في الأجلين القصير والطويل، وإن كل من الدين الخارجي والعوائد النفطية تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على الاستثمار الحكومي في الأجل الطويل.

7-2-2 دراسة (Issa, 2021)، بعنوان:

"The Size and Economic Burden of External Debt in Syria"

"الحجم والعبء الاقتصادي للدين الخارجي في سورية"

هدف وموضوع الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تطور حجم الدين الخارجي في سورية والأعباء الاقتصادية الرئيسية له خلال الفترة 1990-2018، بالإضافة إلى مقارنة بيانات الدين الخارجي في سورية مع متوسط مثيلاتها في ثلاث مجموعات من الدول هي الدول منخفضة الدخل والدول النامية ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي لتوصيف متغيرات الدراسة وتقديم جانب نظري ذو صلة، واعتمدت على المنهج التحليلي من خلال البيانات والمعلومات المتحصل عليها وذلك بغية إغناء ودعم البحث.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن مستوى الديون الخارجية في سورية تراجع خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى اعتماد سورية على الاقتراض طويل الأجل ومن مصادر ثنائية، وبينت أن مؤشر الدين الخارجي إلى الناتج المحلي اتخذ مساراً تصاعدياً بعد عام 2011 لكنه بقي أقل من مستواه في مجموعتي الدول منخفضة الدخل والدول النامية، كما أن مؤشر الدين الخارجي إلى الصادرات فقد كان منخفضاً خلال فترة ما قبل الأزمة إلى انه ارتفع بسرعة بعدها. **اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

على الرغم من أهمية موضوع الديون الخارجية وكثرة الدراسات الأكاديمية حولها، إلا أنه يوجد ضعف اهتمام بهذه المشكلة في سورية سواء في المجال الأكاديمي أو على مستوى صناع السياسات الاقتصادية، حيث تناولت معظم الدراسات التي ناقشت الديون الخارجية السورية الأثر والدور الذي كان لهذه الديون في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية (الناتج المحلي

الإجمالي، التنمية الاقتصادية، الاستثمار،) مثل دراسات (ابراهيم، 2020)، و(قابلي، 2014)، و(Mohsen, 2016)، ولم تنطرق هذه الدراسات إلى تحليل تطور الديون الخارجية بشكل مفصل في سورية. أما فيما يتعلق بدراسة (Issa, 2021) فإن هذه الدراسة تتميز عنها في عدة نقاط:

- على الرغم من دراسة تطور حجم الدين الخارجي في سورية في دراسة (Issa, 2021)، إلا أنه لم يتطرق إلى خدمة الديون الخارجية، بالإضافة إلى مشكلة المتأخرات التي تعاني منها سورية، وهو ما تم القيام به في هذه الدراسة.
- اكتفت دراسة (Issa, 2021) بحساب مؤشرات الديون الخارجية في سورية ومقارنتها مع مجموعة من الدول، بينما تم في هذه الدراسة مقارنة مؤشرات الديون في سورية مع المستويات الحرجة لها، بالإضافة إلى تحليل قدرة سورية على تحمل الدين الخارجي.
- تناولت دراسة (Issa, 2021) دراسة تطور الديون الخارجية في سورية خلال الفترة 1990-2018، بينما تتناول الدراسة الحالية فترة الأزمة الممتدة من 2011-2020.

8- الإطار النظري للبحث:

8-1 مفهوم الديون الخارجية:

8-1-1 تعريف الديون الخارجية:

في إطار المحاولات لتحديد تعريف للدين الخارجي على أساس منهجية واحدة متفق عليها، وللوصول إلى إطار مفاهيمي شامل للديون الخارجية قامت فرقة عمل مشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية المكلفة من قبل تسع منظمات دولية¹، بإعداد كتاب بعنوان (External Debt Statistic Guide for Compilers and Users)، أو ما يعرف بالمرشد، والذي ينظم كافة المفاهيم والأمر المرتبطة بالديون الخارجية. ووفقاً له تم تعريف الدين الخارجي:

" إجمالي الدين الخارجي في أي وقت معين هو الجزء غير المسدد من الخصوم الفعلية الجارية وليست الاحتمالية المستحقة على مقيمين في اقتصاد ما تجاه غير مقيمين والتي تقتضي من المدين أداء مدفوعات لسداد أصل الدين و/أو الفائدة عند نقطة أو نقاط زمنية في المستقبل". (صندوق النقد الدولي وآخرون، 2014)

يلاحظ في هذا التعريف ما يلي:

- يترتب عن الخصوم الجارية مدفوعات مستقبلية وفاء لأصل الدين و/أو الفائدة، حيث تمثل هذه الخصوم مطالبة على موارد اقتصاد المقيم، وبالتالي تكون ديناً خارجياً على هذا الاقتصاد.
- يركز على إقامة الدائن والمدين (أي مقيم يتحمل خصوماً جارية لصالح غير مقيم).
- يتيح هذا التعريف مقياساً شاملاً للدين الخارجي بغض النظر عن نوع أداة الدين أو هيكلها.
- يركز على إجمالي الخصوم، أي أنه يستبعد جميع الأصول.

وبما أن هذا البحث اعتمد في أغلبه على البيانات المتوفرة في البنك الدولي عن الديون الخارجية في سورية لذا كان لابد من التطرق إلى مكونات الديون الخارجية وفق المنهجية المتبعة لدى البنك الدولي.

8-1-2 مكونات الديون الخارجية:

¹ تتضمن: بنك التسويات الدولية (BIS) Bank of International Settlements، أمانة الكومنولث Commonwealth Secretariat (ComSec)، البنك المركزي الأوروبي (ECB) European Central Bank، المكتب الإحصائي الأوروبي Eurostat، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) Organization for Economic Co-operation and Development، أمانة نادي باريس Paris Club، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) United Nations Conference on Trade and Development، صندوق النقد الدولي (IMF) International Monetary Fund، البنك الدولي The World Bank.

بحسب تقرير إحصاءات الديون الخارجية International Debt Statistics¹ الصادر عن البنك الدولي بشكل سنوي يمكن تصنيف إجمالي الدين الخارجي Total External Debt إلى ثلاثة مكونات كما يلي:

- **استخدام الائتمان من صندوق النقد الدولي Use of IMF Credit:** تشمل مسحوبات البلدان الأعضاء من صندوق النقد الدولي بخلاف الدفعات المسحوبة مقابل مركز شريحة الاحتياطي للبلد العضو. ويشمل استخدام ائتمان وقروض الصندوق المشتركات والمسحوبات بموجب اتفاقات الاستعداد الائتماني أو تسهيل الصندوق الممدد أو تسهيل التصحيح الهيكلي أو تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز أو اتفاقات التسهيل التمويلي لتحويل النظم الاقتصادية إلى جانب القروض المقدمة من صندوق الائتمان. كما يتم تضمين مخصصات حقوق السحب الخاصة ضمن هذه الفئة أيضاً. (World Bank, 2019)

- **الديون قصيرة الأجل Short-Term Debt:** يُعرّف الدين قصير الأجل بأنه الدين الخارجي بفترة استحقاق أصلية مدتها سنة واحدة أو أقل. (World Bank, 2019)

- **الديون الخارجية طويلة الأجل Long-Term External Debt:** الدين الخارجي طويل الأجل هو دين ذو أجل استحقاق أصلي لفترة تزيد عن عام واحد، أو أنه بأجل استحقاق غير معطن، ومستحق لغير المقيمين من قبل سكان الاقتصاد ويتم سداه بالعملة الأجنبية أو السلع أو الخدمات، ويشتمل على الديون الخاصة غير المضمونة، والدين العام الخارجي والدين الخارجي المضمون من الحكومة. (World Bank, 2019)

8-2 مؤشرات الديون الخارجية (مؤشرات عبء الدين):

مؤشرات الديون الخارجية هي عبارة عن نسب رياضية تستخدم في تقدير وتقييم مديونية البلد الخارجية. تكشف هذه المؤشرات الاتجاهات التي قد يكون لها تأثير على قدرة المدين على خدمة ديونه الخارجية في المستقبل من خلال التعرف على مدى الضغط الذي تسببه هذه الديون على اقتصاد البلد المدين. كما أنها تساعد على مقارنة أداء بلد مدين مع بلد آخر أو مع مجموعة من البلدان. تختلف أهمية هذه المؤشرات باختلاف مرحلة التطور الاقتصادي للبلد المدين.

هناك العديد من مؤشرات الديون المستخدمة على نطاق واسع وبحسب (صندوق النقد الدولي وآخرون، 2014)، يوجد بصفة عامة مجموعتان من مؤشرات الدين هما:

8-2-1 المؤشرات القائمة على الأرصدة:

ترتكز في الأساس على رصيد الدين، وتستخدم المؤشرات القائمة على أرصدة الدين (على سبيل المثال، إجمالي مركز الدين الخارجي) لتحديد مشكلات الملاءة المحتملة، حيث تعكس مؤشرات رصيد الدين قدرة البلد المعني على توليد موارد لسداد الدين، ويقاس رصيد الدين بواسطة القيمة الاسمية للدين أو قيمته الحاضرة. ومن أمثلة هذه المؤشرات: نسبة الدين إلى الصادرات، ونسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي².

8-2-1-1 نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي Debt-to-GDP Ratio:

تعرف بأنها نسبة مجموع الدين الخارجي القائم في نهاية السنة إلى إجمالي الناتج المحلي السنوي لتلك السنة، وهذه النسبة قد تعطي إشارة إلى إمكانية خدمة الدين الخارجي بتحويل موارد من إنتاج السلع المحلية إلى إنتاج سلع التصدير، وبالرغم من

¹ International Debt Statistic هو تقرير سنوي يصدر عن البنك الدولي يعنى بإحصاءات الديون الدولية، وهو تكملة لسلسلة Global Development finance الصادرة من 1997-2009، وسلسلة World Debt Tablet الصادرة من 1973-1996.

² يوجد العديد من المؤشرات الأخرى مثل: نسبة الدين الخارجي إلى الإيرادات العامة، نسبة احتياطات الدولة إلى إجمالي الدين الخارجي، نسبة احتياطات الدولة إلى الدين الخارجي قصير الأجل، وغيرها، ولكن لن يتم استخدامها في هذا البحث نظراً لعدم توافر البيانات.

أهميتها الى أن هذه النسبة عرضة لخطر المغالاة في تقييم سعر الصرف الحقيقي أو في حالة تقييمه بأقل من الواقع، يمكن أن يشوه كثيراً من رقم إجمالي الناتج المحلي المستخدم في المقام. (صندوق النقد الدولي وآخرون، 2014) ورغم ذلك تعد هذه النسبة واحدة من أهم المؤشرات (الأساسية) للمديونية الخارجية، وتشير الزيادة في هذا المؤشر إلى المشكلات المحتملة المتمثلة في الملاءة المالية للبلاد والصعوبات المحتملة في سداد الدفعات المستقبلية للقروض المأخوذة. (Jošić, 2013)

8-2-1-2-2-8 نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات Debt-to-Exports Ratio:

تعرف بأنها نسبة مجموع الدين القائم في نهاية السنة إلى صادرات الاقتصاد من السلع والخدمات في تلك السنة، استمرار ارتفاع نسبة الدين إلى الصادرات بمرور الوقت، عند سعر فائدة معين، يعني ضمناً أن مجموع الدين ينمو بمعدل أسرع من المصدر الأساسي للدخل الخارجي لذلك الاقتصاد، مما يدل على أن البلد قد يواجه مشكلات في الوفاء مستقبلاً بالتزامات ديونه. (صندوق النقد الدولي وآخرون، 2014)

مما يعيب هذا المؤشر، أنه في بعض الحالات يمكن أن تكون نسبة الدين إلى الصادرات عالية لدى البلدان التي تستخدم الاقتراض الخارجي في الاستثمار الإنتاجي الذي يحتاج إلى فترات طويلة، وعندما تبدأ هذه الاستثمارات في إنتاج سلع يمكن تصديرها، من المرجح أن هذه النسبة قد تبدأ بالانخفاض، وبالتالي وفي هذه الحالة، ربما لا تكون نسبة الدين إلى الصادرات عالية بدرجة مفرطة على عدة فترات حتى لو اعتبرت عالية في سنة معينة. (صندوق النقد الدولي وآخرون، 2003)

8-2-2-2-8 المؤشرات القائمة على التدفقات:

تركز في الأساس على خدمة الدين، وعادة ما تستخدم المؤشرات القائمة على خدمة الدين (مدفوعات الفائدة واستهلاك الدين) لتقدير مشكلات السيولة، وهي تمثل موارد البلد المعني المستخدمة في سداد ديونه (وبالتالي الموارد غير المستخدمة لأغراض أخرى). وتقدم نسب خدمة الدين أفضل مؤشر للمطالبات على الموارد وما يرتبط بها من خطر صعوبات السداد والعسر المالي، ومنها:

8-2-2-2-8-1 نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي Debt Service to GDP:

تقيس عبء خدمة الدين الخارجي (استهلاك أصل الدين والفائدة)، على الاقتصاد المدين، جنباً إلى جنب مع مؤشرات أخرى مثل الفائدة إلى الناتج المحلي الإجمالي. (Loser, 2004)

يدل هذا المؤشر على نسبة اقتطاعات الدائنين من الناتج المحلي الإجمالي للدول المدينة في شكل خدمة الديون الممنوحة لهم، وتتمثل أهمية المؤشر في تطوره الزمني الذي يعكس مدى العبء الذي يشكله على الاقتصاد ككل. ويتجلى مستوى الخطورة لحجم المديونية عندما يتعدى معدل نمو هذه النسبة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. (بوطيبة، 2004)

8-2-2-2-8-2 نسبة خدمة الدين إلى الصادرات Debt Service-to-Exports Ratio:

تعرف بأنها نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي (استهلاك الدين ومدفوعات الفائدة) إلى الصادرات من السلع والخدمات لأي سنة واحدة، وتشير إلى مقدار ما سيستخدمه البلد من حصيلة الصادرات في خدمة ديونه، ومن ثم أيضاً مدى حساسية سداد التزامات خدمة الدين التي تستحق في أي سنة واحدة لأي هبوط غير متوقع في عائدات التصدير. (صندوق النقد الدولي وآخرون، 2014)

كلما ارتفعت هذه النسبة، كلما دل ذلك على أن خدمات المديونية تمتص نسبة كبيرة من حصيلة الصادرات من العملة الصعبة، وقد يكون المتبقي من هذه الحصيلة قليلاً، ولا يكفي لتمويل الواردات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، وهو ما يعني أيضاً ضعف السيولة المتاحة للبلد المدين. (حسين، 2008)

تجدر الإشارة أن هناك نسب مئوية للمديونية الخارجية لا يمكن تجاوزها إذ تمثل حد الأمان عند طلب القروض والاستثمارات الخارجية. لذلك وضعت منظمات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) بعض المؤشرات الاقتصادية، كحدود أو مستويات حرجة للدين العام الخارجي، كمؤشرات يتم الاسترشاد بها من قبل الدول المدينة، ويفضل عدم تجاوزها، حفاظاً على الثقة الائتمانية من جهة، ومنعاً للمغالاة في الاقتراض من الخارج من جهة ثانية، وتحذيراً لمصادر التمويل الخارجية بالامتناع عن الإقراض في حالة وصول الدول المدينة إلى هذه المستويات الحرجة أو قريبة منها من جهة ثالثة. ومن أهم هذه المؤشرات (سليمان، 2018):

- نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 50%.
- نسبة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات لا تتجاوز 275%.
- نسبة مجموع خدمة الدين العام الخارجي (مدفوعات الأقساط + الفوائد) إلى الصادرات من السلع والخدمات لا تتجاوز 30%.

في حال تجاوزت مؤشرات الدولة قيمة أحد هذه المستويات الحرجة، فإنها تصنف شديدة المديونية كما يتم الاسترشاد بها في تقييم قدرة الدولة على تحمل الدين الخارجي. (سليمان، 2018)

8-3 القدرة على تحمل الدين الخارجي (الاستدامة):

تُعرف القدرة على تحمل الديون على أنها حالة يُتوقع فيها من المقرض أن يكون قادراً على الاستمرار في خدمة ديونه دون تصحيح مستقبلي كبير غير واقعي لميزان الدخل والنفقات. تستبعد الاستدامة أيًا مما يلي: الحالة التي تكون فيها إعادة هيكلة الديون مطلوبة بالفعل (أو من المتوقع أن تكون ضرورية)؛ حالة يستمر فيها المقرض في تراكم الديون إلى أجل غير مسمى بشكل أسرع من قدرته على خدمة هذه الديون التي تتردد؛ أو موقف يعيش فيه المقرض بما يتجاوز إمكانياته من خلال تراكم الديون مع العلم أن هناك حاجة إلى تخفيض كبير في النفقات لخدمة هذه الديون (حتى لو لم يتغير شيء في البيئة الخارجية). (International Monetary Fund, 2002)

وفقاً للتعريف المقدم من الاونكتاد، فإن الدين الخارجي الذي يمكن تحمله هو مستوى الدين الذي: (Gheorghe, 2012)

- يسمح للدولة المدينة بدفع جميع خدمات الديون الحالية والمستقبلية دون العودة إلى إعادة الهيكلة أو إعادة الجدولة.
- يمنع تراكم المتأخرات والتخلف عن السداد.
- بالتوازي مع مستوى مقبول من النمو في البلد المقرض.

وفقاً لمنهجية استدامة الديون للدول المنخفضة الدخل المتبعة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يتم تحديد نسب مئوية لبعض مؤشرات الديون الخارجية، كحد أقصى أو مستوى حرج، وفي حال تجاوز هذه الحدود فإن ذلك يعطى دلالة واضحة على أن البلد سيواجه صعوبات في الاستمرار في تحمل الديون خاصة في حال مواجهته أي أزمة أو صدمة خارجية. وتختلف عتبات هذه النسب بين دولة وأخرى، وترتبط هذه العتبات بجودة سياسات ومؤسسات الدولة، حيث تتمتع البلدان بنقاط قوة مؤسسية وسياسية مختلفة، وأداء اقتصاد كلي ومقدرة على امتصاص الصدمات، وقدرة مختلفة على التعامل مع الديون. وتتأثر هذه القدرات أيضاً بالبيئة العالمية من خلال الطلب على صادرات البلدان منخفضة الدخل بالإضافة إلى التحويلات إلى هذه البلدان. (International Monetary Fund, 2022)

يتم في البداية تصنيف البلد في البداية ضمن أحد ثلاث فئات للقدرة على تحمل الديون (قوي، متوسط، ضعيف)، باستخدام مؤشر مركب يعتمد على الأداء التاريخي للبلاد وتوقعات النمو الحقيقي، وتغطية الاحتياطيات الدولية، وتدفعات التحويلات المالية الخارجية، وحالة البيئة العالمية، بالإضافة إلى مؤشر التقييم المؤسسي والسياسة القطرية للبنك الدولي (CPIA). ويتم

بعد ذلك استخدام حدود ارشادية للمستويات الحرجة لمؤشرات الديون للحكم على قدرة البلد على تحمل الديون بما يتناسب مع تصنيفه، كما يظهر في الجدول (1). (International Monetary Fund, 2022).

الجدول رقم(1): المستويات الحرجة لمؤشرات الديون وفق منهجية استدامة الديون للدول منخفضة الدخل.

خدمة الديون الخارجية كنسبة من		القيمة الحالية للدين الخارجي كنسبة من		
الصادرات	الايرادات	الصادرات	GDP	
10	14	140	30	ضعيف
15	18	180	40	متوسط
25	23	240	50	قوي

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على صندوق النقد الدولي.

العبءات المقابلة للأداء القوي هي الأعلى، مما يشير إلى أن البلدان ذات الأداء الاقتصادي الكلي والسياسات الجيدة، يمكنها بشكل عام التعامل مع تراكم أكبر للديون.

9- النتائج والمناقشة:

9-1 تطور الديون الخارجية في سورية خلال الفترة 2011_2020:

مع نشوب أزمة 2011، أخذت الديون الخارجية بالانخفاض التدريجي من (4980.4) مليون دولار في عام 2011، إلى (4367.9) مليون دولار في عام 2016 بنسبة (-12.3%)، ثم عاودت للارتفاع في السنوات اللاحقة لتبلغ (4763.2) مليون دولار في عام 2020، بمعدل نمو (3.5%) مقارنة مع عام 2017 كما يتضح من الجدول (2).

الجدول رقم (2): تطور الديون الخارجية في سورية خلال الفترة 2011-2020: (الأرقام بملايين الدولارات، مالم يذكر

خلاف ذلك)

العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الدين الخارجي ¹	4980.4	4748.5	4765.9	4608.5	4419.2	4367.9	4603.9	4583.6	4590.2	4763.2
طويل الأجل	4005.6	3955.8	3906.4	3671.6	3528.3	3497.2	3653.7	3647.1	3634.9	3751.2
قصير الأجل	546.2	363.7	429.5	532.4	504.6	495.4	552.6	548.2	569.3	610
انتماء IMF	428.6	429.1	429.9	404.5	386.9	375.3	397.6	388.3	386.1	402.1
طويل الأجل (%)	80.4	83.3	82.0	79.7	79.8	80.1	79.4	79.6	79.2	78.8
قصير الأجل (%)	11.0	7.7	9.0	11.6	11.4	11.3	12.0	12.0	12.4	12.8
انتماء IMF (%)	8.6	9.0	9.0	8.7	8.8	8.6	8.6	8.4	8.4	8.4

¹ يتضمن إجمالي الدين القائم والمنصرف، ولا يشمل على الديون المتعاقد عليها والتي لم تصرف بعد.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

كان الدين الخارجي في معظمه عبارة عن دين طويل الأجل حيث تراوحت نسبته من إجمالي الدين الخارجي بين (83.3%) و(78.8%)، وشهد خلال الفترة المدروسة انخفاضاً بنسبة (-6.8%) من (4005.6) مليون دولار في عام 2011 إلى (3751.2) في عام 2020، بينما تراوحت نسبة الدين الخارجي قصير الأجل من إجمالي الدين بين (7.7%) و(12.8%)، مع الإشارة إلى أنه، وبدءاً من العام 2012 كان الدين الخارجي قصير الأجل في معظمه عبارة عن متأخرات الفائدة على الديون طويلة الأجل، حيث كان كل الدين قصير الأجل في عام 2017، عبارة عن متأخرات مدفوعات الفائدة. فيما يتعلق بالائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي فقد ارتبط فقط بالعمليات المتعلقة بمخصصات وحيازات حقوق السحب الخاصة وتراوحت قيمته بين (8.4%) و(9.0%) من إجمالي الدين الخارجي، وبلغت قيمته 610 مليون دولار في عام 2020.

يلاحظ من الجدول عدم وجود تغيير هيكلي في مكونات الدين الخارجي في سورية إذ شكلت الديون طويلة الأجل النسبة الأكبر خلال الفترة المدروسة، مع تذبذب في حجم الديون الإجمالية دون أن تحمل اتجاهات واضحة بالزيادة، ويعزى ذلك إلى:

- تزايد الاعتماد على الاستدانة من مصادر داخلية لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة.
- مع بداية الأزمة السورية، قُطعت العلاقات مع العديد من الدول والمؤسسات المالية الدولية والعربية الدائنة لسورية قبل الأزمة¹، مما أدى إلى إيقاف العديد من الجهات الدائنة الدفعات المنصرفة من القروض المتعاقد عليها، بالإضافة إلى تقويض قدرة الدولة على الحصول على قروض جديدة، كما سيتم التعرف تالياً.

9-2 مصادر الديون الخارجية في سورية:

لجأت سورية في الفترة التي سبقت الأزمة إلى الاقتراض من العديد من الأطراف، حيث حصلت على القروض من حكومات الدول الأخرى، بالإضافة إلى الاقتراض من المنظمات والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات والمؤسسات المالية العربية وصناديق التنمية العربية، بالإضافة إلى موردي الائتمان الآخرين.

المصدر الأساسي للديون الخارجية في سورية هو حكومات الدول الأخرى، حيث أن أكثر من ثلثي الديون الخارجية طويلة الأجل في سورية كانت عبارة عن قروض ثنائية رسمية إذ تبلغ نسبتها (67%) في المتوسط خلال فترة الدراسة، بينما تعد قروض المؤسسات والمنظمات المالية الدولية والعربية المصدر الثاني للديون الخارجية إذا تشكل وسطياً (33%) من إجمالي الديون الخارجية طويلة الأجل كما يتضح في الجدول (3). كما يوجد بعض الديون القليلة نسبياً من موردي الائتمان الآخرين مثل الائتمان المقدم من المصدرين وموردي السلع الآخرين، بالإضافة إلى الائتمان المصرفي الذي يغطيه ضمان من وكالة ائتمان التصدير (ائتمان تجاري وسلف).

¹ من الأمثلة على ذلك:

ومع بداية الأزمة في سورية عام 2011، أوقف البنك الدولي جميع عملياته وبعثاته إلى سورية، وفي أعقاب العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، علق بنك الاستثمار الأوروبي صرف جميع القروض والعقود المبرمة في مجال الاستشارات الفنية المتعلقة بالمشاريع في سورية، كما تم تعليق عضوية سورية في البنك الإسلامي للتنمية في أب عام 2012، وقامت العديد من الدول العربية، والاتحاد الأوروبي واليابان بقطع العلاقات مع سورية تزامناً مع الأزمة، الخ.

الجدول رقم (3): الدين الخارجي طويل الأجل بحسب الجهة الدائنة. (الأرقام بملايين الدولارات، مالم يذكر خلاف ذلك)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
3751.2	3634.9	3647.1	3653.7	3497.2	3528.3	3671.6	3906.4	3955.8	4005.6	الدين الخارجي طويل الأجل
32.1	31.8	32.1	32.8	32.1	32.4	33.5	35.3	34.6	32.8	دائنون رسميون متعددو الاطراف (%)
67.9	68.2	67.9	67.2	67.9	67.6	66.5	64.7	65.4	67.2	دائنون رسميون ثنائيون (%)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

وتعد اليابان وروسيا من الدول الأساسية الدائنة لسورية إذ تتجاوز نسبة الديون المملوكة لهما من إجمالي الدين الخارجي (11.32%) و(10.59%) وسطياً خلال فترة الدراسة، تليهما ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وبدرجة أقل الكويت والامارات والصين، بالإضافة إلى دول أخرى كما يتضح من الجدول (4).

كما يعد البنك الأوربي للاستثمار والصدوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أبرز الدائنين لسورية، إذا تتجاوز نسبة الديون المملوكة لهذين المؤسستين (15.08%) و(14.72%) وسطياً من إجمالي الديون الخارجية خلال الفترة المدروسة، كما يعد البنك الإسلامي للتنمية من الدائنين المهمين لسورية إذا تبلغ نسبة الديون المملوكة له (4.09%) في المتوسط من إجمالي الدين الخارجي، كما تدين سورية إلى العديد من المؤسسات المالية الدولية الأخرى كما يتضح من الجدول (4).

الجدول (4): إجمالي الدين الخارجي بحسب الجهة الدائنة. (نسب مئوية)

المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	إجمالي الدين الخارجي
11.3	11.0	11.4	11.5	11.4	12.0	11.9	11.4	11.0	11.1	10.5	روسيا
10.59	10.8	10.6	10.5	10.2	10.3	9.8	9.2	10.1	12.0	12.4	اليابان
9.73	9.5	9.8	9.9	9.8	10.3	10.2	9.8	9.5	9.5	9.0	الولايات المتحدة
7.65	7.7	7.8	7.8	7.9	7.9	7.9	7.7	7.7	7.4	6.8	المانيا
5.84	5.9	6.1	6.1	5.8	6.0	5.9	5.8	5.8	5.7	5.3	الكويت
2.5	2.5	2.6	2.6	2.6	2.7	2.7	2.5	2.4	2.3	2.1	الامارات العربية المتحدة
6.54	6.9	6.8	6.9	6.4	6.4	6.5	6.5	6.6	6.4	6.0	دول أخرى ¹

¹ تشمل الصين، السعودية، صربيا، الهند، إيطاليا، فرنسا، بلغاريا، ماليزيا، إيران، العراق، رومانيا.

14.72	14.7	15.1	15.0	15.0	15.3	15.2	15.0	14.6	14.2	13.1	الصندوق العربي للتنمية
15.08	16.2	15.1	15.1	15.8	14.3	14.4	15.2	16.2	15.0	13.5	البنك الأوربي للاستثمار
9.53	8.4	8.4	8.5	8.6	8.6	8.8	8.8	9.0	9.0	8.6	صندوق النقد الدولي
4.09	4.0	3.9	4.0	4.1	3.9	3.9	4.1	4.5	4.4	4.1	البنك الإسلامي للتنمية
3.24	2.3	2.3	2.3	2.2	2.2	2.8	3.8	2.8	3.1	8.6	مؤسسات دولية أخرى.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

وللتعرف على كيفية إدارة الديون الخارجية في سورية خلال فترة الأزمة، لابد من التطرق إلى تحليل خدمة الدين الخارجي خلال الفترة المدروسة.

9-3 خدمة الدين الخارجي:

مع بدء الأزمة في عام 2011، تراجع أداء مدفوعات خدمة الدين الخارجي بشكل كبير، فبعد أن دفعت سورية (624.54) مليون دولار كمدفوعات خدمة دين في عام 2011، كانت مدفوعات خدمة الدين شبه معدومة في السنوات اللاحقة حيث لم تتجاوز المليون دولار في أي من الأعوام 2012-2017، في حين بلغت (20.18) مليون دولار في عام 2018، وانخفضت إلى (4.51) و(1.25) مليون دولار في عامي 2019 و2020 على التوالي كما يتضح من الجدول (5) تزامناً مع عدم أداء مدفوعات خدمة الدين وتخلف سورية عن السداد، ارتفعت المتأخرات بشكل كبير خلال فترة الأزمة بمعدل نمو وسطي 25.79%، حيث ارتفع قيمتها من (471.6) مليون في عام 2011 إلى (3597.9) مليون دولار في عام 2020 كما يتضح من الجدول (5).

الجدول (5): خدمة الدين الخارجي في سورية خلال الفترة 2011-2020. (الأرقام بملايين الدولارات).

2020	2019	2018	2017	2016	2105	2014	2013	2012	2011	
1.25	4.51	20.18	0.52	0.34	0.57	0.21	0.89	0.76	624.54	خدمة الدين الخارجي
3597.9	3358.97	3187.6	2985.9	2672.4	2383.2	2090.1	1666.7	1060.1	471.6	إجمالي المتأخرات

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

كما يتضح من الجدول (5)، فإن سورية لم تلتزم بأداء مدفوعات خدمة الدين الخارجي خلال فترة الأزمة وبالتالي نقبل الفرضية الثانية لهذه البحث، ويمكن كون السبب الرئيسي في انخفاض مدفوعات خدمة الدين وازدياد حجم المتأخرات خلال الأزمة إلى قطع العلاقات مع العديد من الدول والمؤسسات المالية الدولية والعربية الدائنة لسورية قبل الأزمة، بالإضافة إلى التدهور

¹ صندوق أوبك للتنمية الدولية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، صندوق النقد العربي، البنك الدولي، وغيرها.

الذي شهده الاقتصاد السوري والعقوبات الاقتصادية تزامناً مع سنوات الأزمة، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة سورية على أداء خدمة الدين وبالتالي ارتفاع حجم المتأخرات من هذا الدين بالإضافة إلى فوائد وغرامات التأخير.

تجدد الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من عدم قيام سورية بعمليات إعادة تنظيم دين خلال هذه الفترة إلا أنها ستضطر عاجلاً أم أجلاً إلى التفاوض من أجل تسوية ملفات هذه الديون في المستقبل.

وللوقوف أكثر على تطور الديون الخارجية في سورية، وتقدير وتقييم مستويات المديونية الخارجية فيها لابد من التعرف على تطور مؤشرات الديون الخارجية وتحليلها.

9-4 مؤشرات الديون الخارجية في سورية خلال الفترة 2011-2020:

بدأت تبعات الأزمة السياسية والأمنية التي اندلعت في آذار 2011، تظهر على مكونات الاقتصاد السوري في بداية عام 2012، إذ بدأ الاقتصاد السوري بالتدهور¹ نتيجة تدمير البنية التحتية على نطاق واسع، والعقوبات الدولية، وتناقص الاستهلاك والإنتاج المحلي، وارتفاع معدلات التضخم. خلال هذه الفترة كافتحت الحكومة لمعالجة آثار التدهور الاقتصادي، والتي تشمل انخفاض احتياطات النقد الأجنبي، وارتفاع عجز الميزانية العامة، والعجز التجاري، وانخفاض قيمة الليرة، وتراجع القدرة الشرائية للأسر. (IMF, 2016)، إذ انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (67293) مليون دولار في عام 2011، إلى (12377.4) مليون دولار في عام 2016 كما يتضح من الجدول (6).

سمح التحسن النسبي في الوضع الأمني باستخدام قدرات الإنتاج المعطلة وتفعيل المعاملات المتوقفة، وبدءاً من العام 2018، بدأ النمو الاقتصادي يشهد تحولاً إيجابياً للمرة الأولى منذ اندلاع النزاع، وكان المحرك الرئيسي للنمو هو التصنيع والتجارة الداخلية، على الرغم من الآثار السلبية على القطاع الزراعي بسبب سوء الأحوال الجوية، وعلى الاقتصاد ككل بسبب تشديد الولايات المتحدة الأمريكية للتدابير التقييدية على سورية. (الإسكوا، 2020) وكما يلاحظ من الجدول (6) ارتفعت قيمة الناتج المحلي الاسمي إلى (20379.2) مليون دولار في عام 2019. ولكن تزامناً مع انتشار جائحة كورونا وتشديد العقوبات الاقتصادية على سورية مع البدء بتطبيق قانون قيصر الذي قيد العلاقات الاقتصادية السورية مع الخارج، زادت الصعوبات التي واجهها الاقتصاد السوري حيث حصل نقص متكرر في الوقود، وصددمات متلاحقة في الأسعار، بالإضافة إلى الانخفاض السريع في قيمة العملة المحلية (The World Bank, 2022)، انخفضت قيمة الناتج إلى (18807.7) مليون دولار في عام 2020.

كما شهدت الصادرات انخفاضاً شديداً تزامناً مع الأزمة، وقد ساهمت عوامل عديدة في ذلك منها: تراجع الإنتاج، والعقوبات الخارجية على التجارة والمعاملات المالية، كما أن بعض الصناعات ربما تحولت عن الصادرات الرسمية إلى الإنتاج من أجل الاستهلاك المحلي، والبعض الآخر ربما انخرط بشكل مباشر أو غير مباشر في التجارة غير المشروعة. (البنك الدولي، 2017)، حيث انخفضت من (22269.7) مليون دولار في عام 2011 إلى (4001.3) مليون دولار في عام 2016. ثم عاودت قيمة الصادرات إلى الارتفاع حيث بلغت (6580.2) مليون دولار في عام 2019. لتعود وتتنخفض إلى (5026.1) مليون دولار في عام 2020، متأثرة بتداعيات جائحة كورونا والعقوبات الاقتصادية.

¹ بحسب (الإسكوا، 2020)، فإن الكلفة التي تكبدها الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2011-2018، تقدر بحوالي 442.2 مليار دولار منقسمة إلى: (117.7) مليار دولار مجموع القيمة المفصلة للدمار اللاحق برأس المال المادي، و(324.5) مليار دولار مجموع خسارة الناتج المحلي الإجمالي.

كانت سورية تصنف كدولة منخفضة المديونية مع بداية أزمة عام 2011، حيث لم تتجاوز نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي (8.7%) في عام 2010، ولم يتجاوز مؤشر الدين إلى الصادرات (26.7%) ومؤشر خدمة الدين إلى الصادرات (3.2%).

على الرغم من انخفاض حجم الدين الخارجي في سورية تزامناً مع الأزمة كما هو موضح مسبقاً، إلا أن الانكماش الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى التراجع الكبير في حجم الصادرات، أدى إلى ارتفاع قيمة مؤشرات الديون الخارجية من جديد كما يتضح من الجدول (6).

الجدول (6): مؤشرات الديون الخارجية في سورية خلال الفترة 2011-2020. (الأرقام بملايين الدولارات، ما لم يذكر خلاف ذلك).

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
18807.7	20379.2	16361.3	13341.5	12377.4	19090.1	23114.4	27016.2	46838.1	67293.0	الناتج المحلي الإجمالي
25.3	22.5	28.0	34.5	35.3	23.1	19.9	17.6	10.1	7.4	مؤشر الدين إلى الناتج (%)
0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.9	مؤشر خدمة الدين إلى الناتج (%)
5026.1	6580.2	5277.0	4307.4	4001.3	6136.8	7485.2	8767.4	14802.7	22269.7	إجمالي الصادرات
94.8	69.8	86.9	106.9	109.2	72.0	61.6	54.4	32.1	22.4	مؤشر الدين إلى الصادرات (%)
0.0	0.1	0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.8	مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات (%)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي والأونكتاد.

بدأ مؤشر الديون الخارجية إلى الناتج بالارتفاع منذ العام 2012، على الرغم من عدم ارتفاع مستويات المديونية، حيث ازدادت قيمته من (7.4%) في عام 2011 إلى (35.3%) في عام 2016، والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى الانكماش الكبير الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي في تلك الفترة، ثم بدأت هذه النسبة بالانخفاض في السنوات اللاحقة نتيجة النمو

الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي في تلك الأعوام، حيث سجلت (22.5%) في عام 2019، ومع الانكماش الذي شهده الناتج في عام 2020 ارتفعت قيمة هذا المؤشر إلى (25.3%) كما يتضح من الجدول (6).

على الرغم من التقلبات الذي شهدته قيمة مؤشر الدين إلى الناتج خلال فترة الأزمة، والذي يعود بشكل أساسي إلى التقلبات في مستوى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن قيمته لم تتجاوز المستوى الحرج والذي يبلغ (50%) طوال فترة الدراسة. كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الدين إلى الناتج، ومع تراجع حجم الصادرات السورية خلال الأزمة ارتفعت قيمة مؤشر الدين إلى الصادرات¹ بشكل كبير، حيث ازدادت من (22.4%) في عام 2011 إلى (109.2%) في عام 2016، و ثم بدأت بالانخفاض في السنوات اللاحقة مع التحسن الذي شهدته الصادرات، حيث سجلت (69.8%) في عام 2019، وعادت إلى الارتفاع إلى (94.8%) في عام 2020 كما يتضح من الجدول (6).

كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الدين إلى الناتج، أدت التقلبات في مستويات الصادرات والديون الخارجية، إلى تفاوت في قيمة هذا المؤشر بين عام وآخر، إلا أن قيمته لم تتجاوز الحد الحرج والذي يبلغ (275%) طوال فترة الدراسة.

فيما يتعلق بمؤشر خدمة الدين إلى الناتج ومؤشر خدمة الدين إلى الصادرات، فإنه وبدءاً من العام 2012، كانت هذه المؤشرات شبه معدومة نتيجة عدم أداء مدفوعات خدمة الدين خلال سنوات الأزمة كما تم توضيحه سابقاً.

كما يتضح من الجدول (6)، فإنه وعلى الرغم من الانكماش الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي، والتراجع في قيمة الصادرات إلى أن مستويات المديونية الخارجية في سورية لا تزال ضمن الحدود المقبولة، حيث لم تتجاوز قيمة مؤشرات الديون المستويات الحرجة لها طوال فترة الدراسة، وبالتالي لا تعد سورية دولة شديدة المديونية وفقاً لمؤشرات الديون الخارجية، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى المستويات المنخفضة للمديونية الخارجية في سورية قبل فترة الأزمة.

وللوقوف أكثر على قدرة سورية على إدارة ديونها الخارجية تم اختبار قدرتها على تحمل الديون الخارجية وفق منهجية البنك الدولية وصندوق النقد الدوليين لاستدامة الديون.

9-5 القدرة على تحمل الدين الخارجي السوري:

يصنف البنك الدولي البلدان وفق معيار مستوى نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي إلى أربع مجموعات هي: البلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل شريحة دنيا، والبلدان متوسطة الدخل شريحة عليا، والبلدان مرتفعة الدخل، كما يتضح من الجدول (7).

الجدول (7): تصنيف الدول وفقاً لمستوى نصيب الفرد من الدخل.

عدد الدول	مستوى نصيب الفرد من الدخل	المجموعة
27	1045 دولار أو أقل	منخفضة الدخل
55	1046-4095 دولار	متوسطة الدخل-شريحة دنيا
55	4096-12695 دولار	متوسطة الدخل-شريحة عليا
80	أكثر من 12695 دولار	مرتفعة الدخل

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

¹ المؤشر الذي قيست فيه الصادرات هنا هو صادرات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي): تشمل صادرات السلع والخدمات جميع المعاملات التي تُعقد بين أطراف مقيمة في بلد ما وبقيّة بلدان العالم عندما تشمل تغيير ملكية البضائع العامة، والسلع التي تُرسل للتجهيز والإصلاح، والذهب غير النقدي، والخدمات من أطراف مقيمة إلى أطراف غير مقيمة. وليس مؤشر صادرات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي): تمثل صادرات السلع والخدمات قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى المقدمة إلى بقيّة بلدان العالم. وهي لا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الاستثمارات (التي كانت تسمى من قبل خدمات عوامل الإنتاج) والمدفوعات التحويلية. (البنك الدولي)

كانت سورية تصنف قبل الأزمة ضمن مجموعة الدول متوسطة الدخل-شريحة دنيا، ولكن مع الانخفاض الذي شهده نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، والزيادة في مستويات الفقر أعيد تصنيف سورية ضمن شريحة الدول منخفضة الدخل. حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (1170) دولار في العام 2019. وفقاً لإطار القدرة على تحمل الديون، تصنف البلدان منخفضة الدخل ضمن ثلاث فئات للقدرة على تحمل الديون (قوي، متوسط، ضعيف)، باستخدام مؤشر مركب كما تم توضيحه مسبقاً، ويقوم البنك الدولي بنشر هذا التصنيف بشكل دوري، ويتم استخدام حدود إرشادية مختلفة لأعباء الدين اعتماداً على قدرة البلد على تحمل الدين كما يظهر في الجدول (1). على الرغم من أن تصنيف البنك الدولي للبلدان ضمن فئات وفقاً لقدرتها على تحمل الديون، لا يتضمن سورية حالياً بسبب النقص في البيانات المتوفرة عن سورية، إلا أنه يمكن مقارنة مؤشرات الديون في سورية مع النسب المئوية للمؤشرات التي يحددها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ضمن منهجية استدامة الديون للدول منخفضة الدخل. يتم الاعتماد على القيمة الحالية للديون الخارجية بدلاً من القيمة الجارية في المؤشرات المتبعة ضمن هذه المنهجية، وقد بلغت القيمة الحالية للديون الخارجية (1500) مليون دولار امريكي في سورية في عام 2020، بحسب بيانات البنك الدولي.

الجدول (8): مؤشرات الديون الخارجية في سورية في العام 2020: (نسب مئوية)

خدمة الديون الخارجية كنسبة من (%)		القيمة الحالية للدين الخارجي كنسبة من (%)		
الايادات	الصادرات	الصادرات	الناتج المحلي الاجمالي	
-	0.0	29.8	7.98	سورية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي والأونكتاد.

كما يتضح من الجدول (8) فإن مؤشر القيمة الحالية للدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغ (7.98%) في عام 2020، وهو أقل من الحدود الدنيا المحددة وفقاً لمنهجية استدامة الديون، كما أن مؤشر القيمة الحالية إلى الصادرات بلغ (29.8%) وهو أقل من الحدود الحرجة المحددة لقيمة هذا المؤشر.

أما فيما يتعلق في مؤشرات خدمة الدين الخارجي، فإن أداء سورية لخدمة الديون الخارجية كان شبه معدوم في عام 2020 كما هو موضح سابقاً، وبالتالي فإن قيمة هذه المؤشرات كانت شبه معدومة في ال 2020.

كما يتضح من الجدول (8)، فإن مؤشرات الديون الخارجية في سورية هي أقل من المستويات الحرجة المحددة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدوليين، وهذا يعطي دلالة على أن سورية تمتلك القدرة على تحمل الديون الخارجية، وبالتالي فإن سورية لا تواجه صعوبة في تحقيق القدرة على تحمل الديون الخارجية بشكل عام وفقاً لمنهجية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

تجدر الإشارة على الرغم من أن مؤشرات الديون تعطي دلالة واضحة على أن سورية تعد دولة منخفضة المديونية، وهي قادرة على تحقيق الاستدامة لتلك الديون، إلا أن المشكلة التي تواجهها حالياً هي مشكلة المتأخرات كما تم توضيحه سابقاً، ويجب العمل على إعادة تنظيم هذه الديون عاجلاً أم آجلاً.

10- الاستنتاجات والمقترحات:

10-1 الاستنتاجات:

- على الرغم من التدهور الاقتصادي التي عانت منه سورية تزامناً مع أزمة 2011، إلى أن الديون الخارجية في سورية لم تزداد خلال فترة الأزمة، وهذا يعطي دلالة على عدم اعتماد سورية على الاستدانة من مصادر خارجية لمواجهة مشاكلها الاقتصادية.

- لم تقم سورية بأداء مدفوعات خدمة الدين الخارجي خلال فترة الأزمة، ويمكن إرجاع ذلك إلى قطع العلاقات الاقتصادية والسياسية مع العديد من الدول والمؤسسات المالية الدولية والعربية الدائنة لسورية قبل الأزمة، بالإضافة إلى التدهور الذي شهده الاقتصاد السوري والعقوبات الاقتصادية تزامناً مع سنوات الأزمة.
- تزامناً مع عدم أداء مدفوعات خدمة الدين وتخلف سورية عن السداد، ارتفعت المتأخرات بشكل كبير خلال فترة الأزمة، حيث ارتفعت قيمتها من (471.6) مليون في عام 2011 إلى (3597.9) مليون دولار في عام 2020.
- على الرغم من الانكماش الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي، والتراجع في قيمة الصادرات إلى أن مستويات المديونية الخارجية في سورية لا تزال ضمن الحدود المقبولة، حيث لم تتجاوز قيمة مؤشرات الديون المستويات الحرجة لها طوال فترة الدراسة.
- تمتلك سورية القدرة على تحمل الديون الخارجية وفقاً لمنهجية استدامة الديون للدول المنخفضة الدخل المتبعة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

10-2 المقترحات:

- العمل على حل مشكلة المتأخرات، فعلى الرغم من عدم ارتفاع مستويات المديونية خلال فترة الأزمة، إلا أن سورية بدأت بالتخلف عن السداد وارتفعت المتأخرات بشكل كبير، وبالتالي فإن سورية ستضطر عاجلاً أم آجلاً إلى التفاوض من أجل تسوية ملفات هذه الديون في المستقبل.
- تعد الديون الخارجية مصدر هام للتمويل يمكن الاعتماد عليه مستقبلاً، لاسيما أن سورية مقبلة على إعادة إعمار، إلا أن ذلك يجب أن يكون وفق شروط وضوابط أهمها مؤشرات الديون وبالتسويق مع حجم الديون الداخلية.
- يوصي الباحث للأبحاث المستقبلية في دراسة وتحليل القدرة على تحمل الدين العام الإجمالي (الخارجي والداخلي) في سورية في حال توافر البيانات.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1- إبراهيم، فادي. (2020). التمويل المقدم من منظمات التمويل العربية والإسلامية إلى سورية وآثاره الاقتصادية. رسالة ماجستير. قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية.
- 2- الإسكوا. (2020). سوريا: بعد ثماني سنوات من الحرب. بيروت، لبنان: الإسكوا، الأمم المتحدة.
- 3- البنك الدولي. (2017). خسائر الحرب التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سورية. واشنطن: البنك الدولي.
- 4- بوطيبة، فيصل. (2004). أثر التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد: الجزائر.
- 5- حسين، بن الطاهر. (2008). دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه غير منشورة. قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري: الجزائر.
- 6- سليمان، حنان محمد. (2018). الديون الخارجية لبعض الدول العربية وآثارها الاقتصادية خلال الفترة (1995-2016). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 2: (6) 58-80.
- 7- صندوق النقد الدولي؛ المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي؛ البنك المركزي الأوروبي؛ أمانة الكومنولث؛ بنك التسويات الدولية؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ . . . البنك الدولي. (2014). إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها. (الطبعة العربية). واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية: صندوق النقد الدولي.

8-صندوق النقد الدولي؛ المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي؛ أمانة الكومنولث؛ بنك التسويات الدولية؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ أمانة نادي باريس؛ . . . البنك الدولي. (2003). إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها (المرشد). واشنطن العاصمة، الولايات الأمريكية المتحدة: صندوق النقد الدولي.

9-قابلي، ابتهاج. (2014). الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية (1995-2010). أطروحة دكتوراه. قسم اقتصاد وتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية.

المراجع باللغة الإنكليزية:

- 1-Elhadj, E. (2006). *Experiments in Achieving Water and Food Self-Sufficiency in the Middle East: The Consequences of Contrasting Endowments, Ideologies, and Investment Policies in Saudi Arabia and Syria*. Boca Raton, Florida, USA: Dissertation.com.
- 2-Europa Publications. (2003). *The Middle East and North Africa 2003* (Vol. 49th). (J. Maher, Ed.) London; New York: Europa Publications, Taylor & Francis Group.
- 3-Gheorghe, Zaman. (2012). Challenges, Vulnerabilities and Ways of Approach in Romania's External Debt Sustainability.
- 4-IMF. (2016). *IMF Working Paper Syria's Conflict Economy*. Washington, DC: International Monetary Fund.
- 5-International Business Publications. (2012). *Syria Export Import & Business Directory Volume 1 Strategic Information and Contacts*. Washington, D.C.: International Business Publications.
- 6-International Business Publications. (2014). *Islamic Taxation Law Handbook Volume 1 Strategic Information, Taxation Laws for Selected Countries* (Vol. 2014ed). Washington, D.C.: International Business Publications.
- 7-International Business Publications. (2017). *Syria Investment and Business Profile Basic Information and Contacts for Successful Investment and Business Activity*. Washington, D.C.: International Business Publications.
- 8-International Monetary Fund. (2002). Assessing Sustainability. Prepared by the Policy Development and Review Department in consultation with the Fiscal Affairs, International Capital Markets, Monetary and Exchange Affairs, and Research Departments. Washington, DC: International Monetary Fund.
- 9-International Monetary Fund. (2005). Syrian Arab Republic, Staff Report for the 2005 Article IV Consultation. IMF Country Report No. 05/356. Washington, DC: International Monetary Fund.
- 10-International Monetary Fund. (2005). *Syrian Arab Republic: Statistical Appendix*. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

- 11–International Monetary Fund. (2022). Joint World Bank–IMF Sustainability Framework for Low–Income Countries. Retrieved from IMF: <https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/16/39/Debt–Sustainability–Framework–for–Low–Income–Countries>.
- 12–Issa, Haitham. (2021). The Size and Economic Burden of External Debt in Syria. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies –Economic and Legal Sciences Series. 43 (5), 30–45.
- 13–Jošić, Hrvoje. (2013, February 3). Comparative Analysis of External Debt Indicators in Croatia and Southeastern European Countries. *Periodical of the University of Dubrovnik*, pp. 199–222.
- 14–Loser, Claudio M. (2004). External Debt Sustainability: Guidelines for Low– and Middle–income Countries. *G–24 Discussion Paper Series No. 26*. Geneva: United Nation, UNCTAD.
- 15–Mohsen, Adel. (2016). Effects of Oil Returns and External Debt on the Government Investment: A Case Study of Syria. *Theoretical and Applied Economics*, 1(606), 255–262.
- 16–The World Bank. (2005). *Global Development Finance Mobilizing Finance and Managing Vulnerability II: Summary and Country Tables*. Washington, DC.: The World Bank.
- 17–The World Bank. (2019). **International Debt Statistics 2020**. Washington DC, USA: International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank.
- 18–The World Bank. (2022). The World Bank In Syrian Arab Republic. Retrieved from the World Bank: <https://www.worldbank.org/en/country/syria/overview#1>.